الأمم المتحدة

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

Distr.
GENERAL

FCCC/IDR.1(SUM)/USA
26 February 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

ملخص

تقرير الاستعراض المتعمق للبلاغ الوطني

المقدم من

الولايات المتحدة الأمريكية

(يرد النص الكامل للتقرير (بالانكليزية فقط) في الوثيقة FCCC/IDR.1(SUM)/USA)

فريق الاستعراض مؤلف من:

روديتو بوان، الفلبين
أليكسي أ. كوكورين، الاتحاد الروسي
إيبي كفيست، السويد
تريفور موغان، الوكالة الدولية للطاقة
روبرت هورنونغ، مستشار
بيير ستيانسن، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المنسق

ملخص

١- أُجري الاستعراض المتعمق في الفترة بين نيسان/أبريل وآب/أغسطس ١٩٩٥ واشتمل على زيارة للبلد قام بها فريق الاستعراض من ٢٢ إلى ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥. وكان الفريق يضم خبراء من الفلبين والاتحاد الروسي والسويد والوكالة الدولية للطاقة.

٢- واعتبر الفريق أن البلاغ الوطني المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية شفاف عموما، ومدعوم بالوثائق بشكل جيد، ومقدم وفقا لمبادئ الابلاغ التوجيهية المحددة للأطراف المدرجة في المرفق الأول، وسلم الفريق بأن البلد صاحب البلاغ سخر موارد كبيرة لإعداد المواد الأساسية لمختلف أقسام التقرير.

٣- والولايات المتحدة الأمريكية، التي يشكل اقتصادها أكبر اقتصاد في العالم، مسؤولة عن أقل من ربع انبعاثات ثاني اكسيد الكربون بقليل (٥٢٠ ٠٠٠ ٤ جيغا غرام في عام ١٩٩٠) وتسود فيها أكبر حصة من نصيب الفرد من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون (٢٠ طنا مقابل ما متوسطه ١٢ طنا في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، من بين الأطراف في الاتفاقية التي قدمت بلاغاتها. وتمثل عامل رئيسي آخر حدده الفريق في أن أسعار الطاقة الكهربائية المنخفضة في الولايات المتحدة يحتمل أن تكون قد وفرت حوافز محدودة للتحسينات على صعيد الكفاءة في استخدام الطاقة وتخفيضات انبعاث غاز الدفئية.

٤- ولاحظ الفريق أن انبعاث غاز الدفئية وتقديرات إزالته تكتنفها درجة عالية من عدم التيقن في عدة قطاعات تأمل الولايات المتحدة أن تحقق فيها تخفيضات كبيرة في صافي الانبعاثات (وهو مشكل قائم في تلك التقديرات في حالة جميع البلدان)، غير أن الفريق أقر بأن الولايات المتحدة تبذل جهدا كبيرا في سبيل التقليل من عدم التيقن هذا. ولاحظ الفريق بوجه خاص عدم التيقن المحيط بتقديرات الولايات المتحدة في مجال إزالة الكربون الناتج عن الأنشطة البشرية، ويعتقد الفريق أنه يلزم استنباط تعريفات دولية موحدة لعبارتي "الأرض الحراجية" و"الأحراج المدارة".

٥- وتستفيد خطة العمل المتعلقة بتغير المناخ للولايات المتحدة من التشريع القائم وتزيد توسيعه، وهي خطة متكونة أساسا من مجموعة آليات تهدف إلى تشجيع وتيسير اتخاذ إجراءات طوعية للتصدي لانبعاثات ثاني اكسيد الكربون، وغاز الميثان، واكسيد النيترو، والهيدروفلوكربون، والهيدروكربون المشبع بالفلور، وكذلك إزالة ثاني اكسيد الكربون بواسطة البالوعات. وجهود تخفيف حدة تغير المناخ في الولايات المتحدة عرقلتها موافقة كونغرس الولايات المتحدة على أقل من ٥٠ في المائة من التمويل اللازم لتنفيذ الخطة في سنتها الأولى، ويحتمل أن ترصد للخطة حصة أدنى في سنتها الثانية. كما أن التمويل المخصص لتنفيذ برامج هامة سابقة على الخطة، في إطار قانون سياسة الطاقة لعام ١٩٩٢ مثلا، تمويل خُفض بأكثر من ٤٠ في المائة، وأن التشريع المعني بمدافن غاز الميثان لم يصدر بعد. وتجري الولايات المتحدة حاليا استعراضا رسميا لحالة تنفيذ خطة العمل المتعلقة بتغير المناخ للولايات المتحدة، بمشاركة أصحاب الشأن في المجالين الصناعي والبيئي، سيعلن عنها في أوائل عام ١٩٩٦.

٦- وخلص الفريق إلى أن الصبغة الابتكارية التي يتسم بها عدد من هذه التدابير يبرر اعتداد البلدان الأخرى بها عنصرا من العناصر في استراتيجية الاستجابة لتغير المناخ. فيمكن بوجه خاص لبلدان أخرى أن تستفيد من العمل الذي أنجزته الولايات المتحدة لوضع كل مبادرة تتخذ في خطة العمل المتعلقة بتغير المناخ واستنباط نظم لرصد تنفيذها وكفاءتها. ولاحظ الفريق مع ذلك أن الحكومة تدرك احتمال أن تحسب مرتين إزالة الانبعاثات المتصلة بالبرامج الطوعية المختلفة وصعوبة فصل إزالة الانبعاثات الذي يتم بواسطة المبادرات الطوعية عن الاسقاطات الأساسية للانبعاثات، وأن الحكومة عالجت هذه المسألة في تقييمها.

٧- وبينما وفت معظم البرامج الطوعية الأمريكية بشروط تنفيذها الأولية أو تجاوزتها، يبدو من غير المحتمل أن توضع في المستقبل شروط أكثر طموحا ما لم تمول هذه البرامج بالكامل أو ما لم تعدل لتبرير مستويات تمويل أدنى. كما أن التخفيضات الكبرى في ميزانيات المؤسسات التي تدير هذه البرامج، ولا سيما وزارة الطاقة ووكالة حماية البيئة، تشكل هي الأخرى تحديات في طريق استمرار تنفيذ هذه البرامج.

٨- وبينما كانت استجابة الصناعة للنداء اتخاذ تدابير طوعية استجابة ايجابية، فإن العديد من التدابير المبينة في خطة العمل المتعلقة بتغير المناخ ما زالت في أولى مراحل التطوير. وهذا يعني أن الصناعة لم تقدم حتى الآن سوى التزامات عامة جدا باتخاذ تدابير لتخفيض انبعاثات غاز الدفئية.

٩- كما لاحظ الفريق أهمية حكومات الولايات والحكومات المحلية في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. فإزالة الضوابط الناظمة للمؤسسات ذات المنفعة العامة وأسواق الطاقة الكهربائية المزمع أن تحصل خلال العقود القادمة قد تنتج عنها عدة آثار في مجال الانبعاثات، وإن كان الأثر الاجمالي غير واضح. كما أن هذه الحكومات تتولى المسؤولية عن أمور منها معايير البناء، وتخطيط بناء الطرق السريعة، ووضع حدود قصوى لسرعة السير فيها.

١٠- وبينما لاحظ الفريق أن الاسقاطات المبينة في البلاغ الوطني إسقاطات سليمة من الناحية المنهجية وتستند إلى افتراضات معقولة وقت إعداد خطة العمل المتعلقة بتغير المناخ، فإنه لا بد من مراجعة الافتراضات الرئيسية المتصلة بالنمو الاقتصادي، وأسعار الطاقة، وتمويل برامج خطة العمل. وخلص الفريق نتيجة لذلك إلى أن صافي انبعاثات غاز الدفئية أقل احتمالا الآن أن يعود إلى المستويات التي كان عليها في عام ١٩٩٠ مما كانت عليه الحال عند صدور خطة العمل. وتنبأت هذه الخطة بأن تزيد انبعاثات الكربون المتصل بالطاقة بنسبة ٣ في المائة بين عام ١٩٩٠ و٢٠٠٠ في إطار تنفيذ الخطة بالكامل، مع تعويض هذه الزيادة بتخفيضات في غازات الدفئية الأخرى. وبدا عند إجراء الاستعراض أن إمكانات تزايد انبعاثات ثاني اكسيد الكربون والهيدروفلوروكربون كانت إمكانات أكبر. ولوحظ أثناء الاستعراض أن انبعاثات ثاني اكسيد الكربون المتصلة بالطاقة قد تكون تزايدت في عام ١٩٩٤، لأن الطلب على الطاقة كان في ذلك العام يفوق مستواه في عام ١٩٩٣ بنسبة ١,٥ في المائة. وكانت انبعاثات ثاني اكسيد الكربون في عام ١٩٩٣ تزيد على مستوياتها في عام ١٩٩٠ بنسبة ٤,١ في المائة.

١١- ولاحظ الفريق أن حكومات الولايات والحكومات المحلية مسؤولة عن معظم برامج التثقيف الرسمية في الولايات المتحدة، وأن التشريع الأمريكي يقيد دور الحكومة الاتحادية في مجال تثقيف الجمهور بشأن قضية تغير المناخ. وعلى الرغم من هذه القيود بذلت عدة وكالات حكومية جهود توعية بقضية تغير المناخ.

وأقر الفريق بالمساهمة الحاسمة التي تقوم بها الولايات المتحدة في مجال الفهم العلمي لتغير المناخ، ولاحظ أن هذا العمل يشكل أساسا حقيقيا للعديد من المبادرات في مجال تثقيف الجمهور.

١٢- وبينما عملت الولايات المتحدة جاهدة على أن تدرج المؤسسات المتعددة الأطراف الاهتمامات المتصلة بتغير المناخ في برامج المساعدة المالية التي تقدمها، فإنه ما زال من غير الواضح ما إذا كان الكونغرس الأمريكي سيأذن بالتمويل اللازم ليظل مستوى المساعدة الانمائية الرسمية الأمريكية الحالي دون تغيير (٠,١٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، استنادا إلى احصاءات لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، ولتفي الولايات المتحدة بالتزاماتها المالية إزاء المؤسسات المتعددة الأطراف. وأعجب فريق الاستعراض بعدد من برامج المساعدة الثنائية الأمريكية المتصلة بتغير المناخ، ولا سيما برنامج الدراسات القطرية للولايات المتحدة. ولاحظ الفريق في الختام أن أول المشاريع أقرت في إطار المبادرة الأمريكية المعنية بالتنفيذ المشترك.

تعليقات أبدتها الولايات المتحدة الأمريكية[(١)]:

"تعرب الولايات المتحدة عن ارتياحها لما أجرته الأمانة وفريقها الاستعراضي من فحص دقيق واستعراض مفيد. ومن الواضح في نظرنا أن هذا التقرير ما كان يمكن أن يوضع بنفس الشمول والدقة لولا زيارة البلد، وما كان بإمكاننا أن نوضح بما فيه الكفاية بواسطة مواد مكتوبة دون سواها طريقة وسبب اتخاذنا مختلف القرارات أثناء إعداد التقرير عن التدابير المتصلة بالمناخ في الولايات المتحدة. كما نلاحظ أن تحضيراتنا الوطنية لزيارة الفريق البلد دفعتنا إلى إعادة النظر في العديد من المواد الأساسية التي استخدمت لإعداد البلاغ. وبإيجاز، فإن عملية الاستعراض تخدم بوضوح غرضا قيما رغم أنها ما تزال في مرحلة التكوين.

وتحث الولايات المتحدة على أن تحرص أفرقة الاستعراض على البقاء في نطاق ولايتها، أي ينبغي أن يركز الاستعراض على الصرامة التي توختها البلدان في اتباع المبادئ التوجيهية المتفق عليها المعنية بالابلاغ، وسلامة التحليلات القطرية المنجزة لتحديد انبعاثاتها من غازات الدفيئة في الحاضر والمستقبل. وليس من المناسب في رأينا أن تصدر الأفرقة توصيات تتعلق بالسياسات حول الجدوى النسبية من اختيار فرادى البلدان لهذه السياسة أو تلك.

والولايات المتحدة مرتاحة للفرصة التي اتيحت لها لادخال تغييرات تحديدية على نص التقرير قبل نشره. ونعتقد أن التقرير النهائي سيعكس على نحو أدق بفضل هذه التغييرات الظروف السائدة في بلدنا".

- - - - -

(١) يدرج هذا التعليق في التقرير وفقا للمقرر ٢/م أ-١ (انظر FCCC/CP/1995/7/Add.1).